



Basim Taha Abdullah^a

Dr. Muhammad Hadi Shehab^a

a) Department of
Fundamentals of Religion,
College of Islamic Sciences,
Tikrit University, Iraq.

KEY WORDS:

Antaqad Alsaqara, Khlus
Alsaqari, Byn Alsaqari,
Dhahab Shuhrur, Yaraa
Shuhrur.

ARTICLE HISTORY:

Received: 7 / 5 /2025

Accepted: 1 / 6 / 2025

Available online: 30 /6 /2025

©2022 COLLEGE OF ISLAMIC
SCIENCES ISLAMIC SCIENCES
JOURNAL , TIKRIT

UNIVERSITY. THIS IS AN
OPEN ACCESS ARTICLE

UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**Suhaib Al-Saqar's approach to criticizing
Muhammad Shahrour's thought on the issue
of the definitive and ambiguous books**

ABSTRACT

In this research, Suhaib Al-Saqqar focuses on criticizing Muhammad Shahrur's interpretation of the terms "muhkam" and "mutashabih" in the Qur'an, discussing Shahrur's views, which he presented in the context of his contemporary reading. Al-Saqqar offers a methodological critique of these interpretations, demonstrating their contradictions and their impact on the understanding of the Qur'anic texts. Al-Saqqar criticized Muhammad Shahrur's construction of the terms "muhkam" and "mutashabih" in the Qur'an by raising several methodological and linguistic objections, indicating that Shahrur's interpretation is inconsistent with the traditional understanding of the Qur'an and is not based on sound Sharia evidence.

* Corresponding author: E-mail: bassem76taha@gmail.com

منهج صهيب السقار في نقد فكر محمد شحرور في مسألة الكتاب المحكم والكتاب المتشابه
باسم طه عبدالله^a

أ.د. محمد هادي شهاب^a

(a) قسم أصول الدين ، كلية العلوم الاسلامية، جامعة تكريت، العراق.

الخلاصة:

ركز صهيب السقار في هذا البحث على نقد تفسير محمد شحرور لمصطلح المُحكم و المتشابه في القرآن، حيث ناقش آراء شحرور التي قدمها في سياق قراءته المعاصرة. السقار قدم نقداً منهجياً لهذه التفسيرات، وبين تناقضاتها وأثرها على فهم النصوص القرآنية، فقد نقد السقار بناء محمد شحرور لمصطلحي المُحكم والمتشابه في القرآن من خلال توجيه العديد من الاعتراضات المنهجية واللغوية، مشيراً إلى أن تفسير شحرور لا يتماشى مع الفهم التقليدي للقرآن ولا يستند إلى أدلة شرعية صحيحة.

الكلمات الدالة: انتقد السقار، خلص السقار، بين السقار، ذهب شحرور، يرى شحرور.

المقدمة

أثار محمد شحرور جدلاً واسعاً في تفسيره لمفاهيم دينية أساسية مثل "المحكم" و"المتشابه"، مما جعله في صراع مع الفهم التقليدي للنصوص الإسلامية. وقد حاول صهيب السقار في موسوعته "تفكيك فكر محمد شحرور" أن يناقش تلك الآراء ويكشف مواطن الخطأ فيها، مستخدماً منهجاً علمياً لفحص الفروق بين المصطلحات التقليدية والمفاهيم الحديثة التي قدمها شحرور.

منهج البحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي لتحليل قراءة محمد شحرور المعاصرة للمسألة محل الدراسة، واتبعه بالمنهج الوصفي أيضاً في عرض نقد صهيب السقار لتلك القراءة، ثم استعان بالمنهج التحليلي لتأصيل منهجية نقدية للقراءة المعاصرة للقرآن الكريم. **الإضافة العلمية:**

تعرضت قراءة محمد شحرور المعاصرة للعديد من الانتقادات من جوانب علمية شرعية ولغوية وعقلية متعددة، ومع ذلك، تكمن الإضافة العلمية في هذه البحث في إبراز (منهج النقد العلمي) للقراءات المعاصرة التي تخالف ما استقر عليه أئمة العلوم الشرعية واللغوية والعقلية، تسعى هذه البحث إلى رسم طريق واضح وسبيلاً مستقيماً في قضايا الفكر، إذ تقوم على نقد القراءات المعاصرة التي تتبنى نفس المنهج الذي سلكه شحرور، وتُسِر على نهجه.

تساؤلات البحث:

- ١ - هل يمكن استنباط أسس تصلح في باب الدراسات الفكرية لتفكيك بنية القراءات المعاصرة للقرآن الكريم؟
- ٢ - هل يستطيع الباحث تأصيل المسلك النقدي للردّ على القراءات المعاصرة في ضوء تناول نقد صهيب السقار لكتابات محمد شحرور؟

أهداف البحث:

- ١ - استنباط أسس تصلح في باب الدراسات الفكرية لتفكيك بنية القراءات المعاصرة للقرآن الكريم.
- 2- الوصول إلى بناء نقدي لنقد القراءات المعاصرة في ضوء تناول نقد صهيب السقار لكتابات شحرور.

أهمية البحث (دوافع البحث):

تبرز أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناوله، والمتمثل في تحليل القراءة المعاصرة للقرآن الكريم بالصورة التي قدّمها محمد شحرور، وما أثارته من جدل تأويلي ومنهجي واسع، وتزداد أهمية الدراسة بالنظر إلى المشروع النقدي المتكامل الذي قدمه صهيب السقار في مجلداته الثلاثة، بوصفه من أبرز المحاولات العلمية المنهجية في الرد على هذه القراءة، ويسعى هذا البحث إلى الإفادة من هذا المشروع في بناء تصور نقدي منهجي يُعزز أدوات التعامل مع القراءات المعاصرة لا سيما تلك التي خالفت المناهج الاستدلالية التي درج عليها علماء الشريعة واللغة والعقل، وإلى جانب ذلك تسعى الدراسة

إلى تقوية الثقة ببنية القرآن الكريم التشريعية واللغوية والإعجازية، في مواجهة ما أفضت إليه بعض القراءات المعاصرة من تشكيك أو اضطراب في فهم هذه الأبعاد لدى المتأثرين بها.

المبحث الأول: منهج السقار في نقد شحور لمفهومه الكتاب المحكم والآيات.

أورد شحور كثيراً من الأفكار والآراء في عرضه للمحكم والمتشابه حيث سطر أفكاراً بعيدة كل البعد عن مفهوم المحكم والمتشابه للالتفاف على ذلك المفهوم من أجل تمرير أفكاره بشكل تأصيلي؛ ليجعل منها قاعدة ينطلق منها إلى أصول لتطبيقات يلمسها الفرد المسلم، كالعقيدة والعبادات والمعاملات... كما سيأتي في المبحث الثاني والثالث من هذا المبحث، حيث تناول السقار آراء شحور في المحكم والمتشابه، وفندها وبسطها بشكل علمي، وهذا ما سوف يرد في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً:

المنطلق الأول في تفكيك قراءة شحور المعاصرة يبدأ في عرض مفهوم المصطلحات لغة واصطلاحاً، وهذا ما سوف يتناوله الباحث في هذه البحث في مطلع المطالب.

أولاً: تعريف المحكم لغة واصطلاحاً:

1- المحكم لغة:

حَكَمَ: الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ، وَسَمِيَتْ حَكْمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يُقَالُ حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا، وَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ، إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْهِ وَالْحِكْمَةُ هَذَا قِيَاسُهَا لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ، وَتَقُولُ: حَكَمْتُ فُلَانًا تَحْكِيمًا مَنَعْتُهُ عَمَّا يُرِيدُ، وَحَكَمْتُ فُلَانًا فِي كَذَا، إِذَا جُعِلَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ، وَالْمَحْكَمُ: الْمَجْرِبُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْحِكْمَةِ⁽¹⁾، (وَالْحِكْمَةُ: الْعَدْلُ، وَالْعِلْمُ وَالْحِلْمُ وَالنُّبُوَّةُ، وَالْقُرْآنُ، وَالْإِنْجِيلُ، أَمَا فَتَحَ الهمزة (أَحْكَمَ) فترجع إلى الانتقان وأَحْكَمُهُ: أَتَقَنَّهُ فَاسْتَحْكَمَ، وَمَنَعَهُ عَنِ الْفَسَادِ، كَحَكَمَهُ حَكْمًا وَالْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ: ﴿ * قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾⁽²⁾، آخِرِ السُّورَةِ، أَوِ الَّتِي أُحْكِمْتُ فَلَا يَحْتَاجُ سَامِعُهَا إِلَى تَأْوِيلِهَا لِبَيَانِهَا⁽³⁾.

2- المحكم اصطلاحاً:

وقد تعرض القاضي أبو يعلى بن الفراء - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كتابه العدة في أصول الفقه إلى كلام الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هذه المسألة إذ يقول: ظاهر كلام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - أن المحكم: ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه: ما احتج إلى بيان، لأنه قال في كتاب السنة: بيان ما ضلت فيه الزنادقة في القرآن، ثم ذكر آيات تحتاج إلى بيان، وقال في رواية ابن إبراهيم: المحكم: الذي ليس فيه اختلاف

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ) عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م: 91/2.

(2) سورة الأنعام: من الآية: 151.

(3) المحيط، محمد مرتضى الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، بيروت: 1095.

والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا، ومعناه ما ذكرناه لأنه قوله: المحكم: الذي ليس فيه اختلاف، هو المستقل بنفسه، وقوله: المتشابه: الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا، معناه: الذي يحتاج إلى بيان، فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا، لحصول الاختلاف في تأويله⁽¹⁾.

ثانياً: تعريف المتشابه لغة واصطلاحاً.

1- المتشابه لغة:

المتشابه أي المماثل، من شبه كل منهما الآخر حتى التباساً وأمر مشبهة ومشبهة كمعظمة مشكلة، والشبهة الالتباس والمثل، وشبه عليه الأمر تشبيهاً: لبس عليه، وفي القرآن المحكم والمتشابه والشبه محركتين. (2)

2- المتشابه اصطلاحاً:

ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدابة والدجال، ما لم يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره، ما احتمل أكثر من وجه غير واضح الدلالة ويحتمل النسخ⁽³⁾.

ثالثاً: الذي يظهر للباحث من تعريفات المحكم والمتشابه:

المُحْكَم في اللغة: يستعمل اللغويون مادة الإحكام (بكسر الهمزة) في معانٍ متعددة ترتبط كلها بفكرة المنع، مثل الحكمة التي تعني العدل أو العلم أو النبوة أو القرآن أما إذا كانت الهمزة مفتوحة (أحكم)، فتشير إلى الإتقان أو التقوية، أي جعل الشيء محكماً ومنع الفساد عنه. والمتشابه في اللغة: يعني المماثل أو المشابه، ويشير إلى التشابه الذي يؤدي إلى الالتباس وصعوبة التمييز بين الأشياء.

والمحكم في الاصطلاح: هو النص الذي معناه واضح ولا يحتمل التأويل أو التفسير المختلف.

والمتشابه في الاصطلاح: هو النص الذي يحتمل عدة معانٍ أو تفسيرات أو الذي يصعب فهمه بسهولة فيتمثل الاختلاف بين المحكم والمتشابه في درجة وضوح النص وإمكانية تأويله.

المطلب الثاني: مفهوم المحكم والمتشابه عند شحرو.

لا بد في هذا المطلب من بيان رأي شحرو في المحكم والمتشابه حيث سيتعرض الباحث لآرائه التي أوردتها في كتبه مع بعض التداخلات من الآراء المساعدة من الباحث.

أولاً: من حيث نقده للمفسرين:-

ذهب شحرو أن جميع المفسرين القدامى ومن سار على طريقتهم في تفسير الأحكام والتفصيل الواردة في سورة هود لا علاقة لها بالمحكم والمتشابه الوارد في سورة آل عمران ورأى أن ذلك راجع إلى المنهج

(1) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، عبد الله بن سلمان الأحمد، دار طيبة - الرياض، ط2، 1416هـ: 92/2.

(2) يُنظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي: 286 / 4.

(3) يُنظر: التنوير في علوم القرآن وأصول التفسير، عبد الله السبسي: 40.

المُمارس من قبلهم في موضوع المحكم والمتشابه يفتقد للمنهجية العلمية انطلاقاً من أن المحكم والمتشابه هنا من قبيل الإحكام الخاص والمتشابه الخاص⁽¹⁾، وأشار شحرور أن هناك إشكاليات كثيرة حول موضوعات علوم القرآن في المنظومة التراثية بما في ذلك المحكم والمتشابه وقضية التأويل فحسب شحرور أنه قد حصل الاختلاف في تحديد المعنى بسبب الاختلاف في تحديد معنى التأويل بالذات ومن قبوله أو رفضه⁽²⁾.

وأشار شحرور أن أسباب الاشكاليات التي تواجه المنظومة التراثية: المنهجية الخاطئة في دراسة نصوص التنزيل الحكيم، ومنها الترادف الذي يعتبر أحد مظاهر تلك المنهجية الخاطئة والتي أدخلته في متاهات فكرية، وهي دراسة نصوص التنزيل منفردة وعدم الاعتماد على مبدأ التنزيل في جميع الآيات المتعلقة بنفس المفردة ما أنتج لديها قراءة النصوص في القرآن بشكل مبتور وكتضارب في الآراء واختلافها حول نفس المفردة باختلاف الآيات التي تتضمنها⁽³⁾.

ويرى أن مفهوم المحكم والمتشابه في المنظومة التراثية الموجودان في علوم القرآن بشكل جلي في علم المتشابه والمحكم، ذلك لأنه باطلاعنا على الكتب التي تتطرق لهذا العلم، نجدها تختلف اختلافاً شديداً حول تعريف هذا العلم أو بمعنى أصح تختلف في تحديد مفهوم كل من المحكم والمتشابه، وتجدها تنوّه في مجموعة من التعاريف أغلبها مستمدة من كتب التفسير، مما يجعل ترتيبهم لعلم المحكم والمتشابه كعلم مستقل بذاته ترتيباً لا معنى له، لأن هذه التعاريف تُظهر بصورة لا تدع مجالاً للشك بأنه ليس هناك وفق هذه المنهجية ما يمكن أن يُسمى علم المحكم والمتشابه، وذلك بكل بساطة لأن هذا العلم الذي حير علماء التفسير وجعل أقوالهم حوله تزيد على العشرين قولاً يقوم على آية واحدة من نصوص التنزيل الحكيم خلقت كل الإشكال القائم حول ما يسمى علم المحكم والمتشابه، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾⁽⁴⁾، إنها الآية التي خلقت كل هذا الإشكال حول مفهومية أسلافنا لترتيب نصوص التنزيل الحكيم بين محكم ومتشابه وإن كان غنياً عن البيان القول بأن هذا الإشكال لا يُعد إلا الشكل الوحيد حول ترتيبهم نصوص التنزيل، فقد اختلفوا مثلاً في أول ما نزل وآخر ما نزل، كما اختلفوا في المكي والمدني أيضاً، لكن الاختلاف في الحالتين يتعلق بترتيب بعض النصوص سواءً في أول ما نزل وآخره كما اختلفوا

(1) يُنظر: أم الكتاب وتفصيلها: قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية، تهافت الفقهاء والمعصومين، محمد شحرور، دار الساقى: 68.

(2) يُنظر: المصدر نفسه: 77.

(3) يُنظر: أم الكتاب وتفصيلها، شحرور: 113.

(4) سورة آل عمران، الآية: 7.

في البعض الآخر من الآيات أهي في حكم المكي أو المدني، لكن لم يكن الاختلاف في مفهوم كل علم منهما، لأن أول ما نزل وآخره والمكي والمدني علم من علوم القرآن في المنظومة التراثية⁽¹⁾. ويعزو شحور الاختلاف في المحكم والمتشابه بعمق مفهومه، لهذا نجد المفسرين في تحليلاتهم لمعناه يتخبطون في متاهة من التفسير المتضاربة مع إرجاع بعضها إلى الصحابة، مما يوضح لنا أن الاختلاف حول مفهومية الآيات المحكمات والمتشابهات متوغلة في عمق جذور تأسيس أمة المؤمنين (الملة المحمدية)، وهذا الاختلاف طبيعي ونابع من حرصها الشديد على التفاعل مع حيوية نصوص التنزيل الحكيم ورغبتها في فهمها بغض النظر إن كان هذا الفهم صحيحاً أو خاطئاً، لكنه يبقى على كل حال، محاولة للتفاعل مع روح نصوص التنزيل الحكيم وتجربة إنسانية ذات أبعاد ثقافية وعقدية واجتماعية خاصة بتلك الحقبة الزمنية وظروفها، ولنا كل الحق في دراستها وتحليلها وحتى نقدها، لأن ذلك سيساعدنا أولاً، على التقرب من هويتنا التاريخية وفهمها بعيداً عن كل نزعة تقديسية للموروث، ويمكننا، ثانياً، من التقدم إلى الأمام بمعطيات جديدة نبنيها على أنقاض نقدنا للمعطيات القديمة، لنضع ركائز فهم معرفي معاصر وأكثر علمية لنصوص التنزيل الحكيم التي تعتبر النصوص المؤسسة لأمة المؤمنين (الملة المحمدية)⁽²⁾.

ثانياً: من حيث بسط فكره للمُحكم والمتشابه:-

يقول شحور: أن الآيات المحكمات هي مجموعة الأحكام التي نزلت إلى النبي ﷺ، والتي تحتوي كل قواعد السلوك الإنساني بما فيها الحلال والحرام والشعائر والمعاملات والقيم التي تشكل الرسالة النبوية وهي الآيات التي تحدد عين الرسالة⁽³⁾ وذكر أن الآيات تنقسم إلى المحكمات والتي تمثل رسالة النبي ﷺ وهي قابلة للاجتهاد والآيات المتشابهات وهي قابلة للتأويل وآيات لا محكمات ولا متشابهات وهي تفصيل الكتاب⁽⁴⁾. ويذهب شحور أن آيات الرسالة تتكون من قسمين قسم منها ثابت النص والمحتوى وهو الآيات المحكمات (أم الكتاب) وهي آيات مغلقة لا اجتهاد فيها وفيها تظهر الحاكمية الإلهية، وقسم آيات تفصيل المحكم هي آيات تتميز بثبات النص وحركية المحتوى لأنها تخضع للاجتهاد الإنساني ومن خلالها تظهر الحاكمية الإنسانية وهي تشتمل على حدود التشريع وفي نطاق آيات تفصيل المحكم تجتهد الأحكام التشريعية⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: أم الكتاب وتفصيلها، شحور: 58.

(2) يُنظر: أم الكتاب وتفصيلها، شحور: 59.

(3) يُنظر: المصدر السابق: 126.

(4) يُنظر: المصدر نفسه: 37.

(5) يُنظر: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم، محمد شحور، دار الساقى 2016م دمشق ط37: 1.

ثالثاً: من حيث التعريف:-

ويعتقد أن الكتاب المحكم هو مجموعة الآيات المحكمات، وقد أعطاها تعريفاً خاصاً بها هو أم الكتاب مُستند لقوله تعالى: ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾⁽¹⁾، وبما أن أم الكتاب هو مصطلح فقد عرف بمجموعة الآيات المحكمات، حيث أن هذا المصطلح جديد على العرب، فالعرب تعرف أم الرأس؛ ضربه على أم رأسه، ولكنها لا تعرف أم الكتاب لذا فقد عرفه لهم، والمصطلح وأم الكتاب، معنى واحد أينما ورد في الكتاب، أي لا يمكن أن يكون لهذا المصطلح معنى حقيقي وآخر مجازي، بل معناه الوحيد هو ما عُرف به، وهو مجموعة الآيات المحكمات والآيات المحكمات هي مجموعة من الآيات التي تحتوي على الأحكام التي نزلت إلى النبي ﷺ، والتي تحتوي على قواعد السلوك الإنساني والحلال والحرام، أي العبادات والمعاملات والاخلاق والتي تشكل رسالته⁽²⁾.

ويقول شحرور: أن المتشابه هو مجموعة الحقائق التي أعطاها الله إلى النبي ﷺ والتي كانت في معظمها غيبيات أي غائبة عن الوعي الإنساني عند نزول الوحي وتشكل كتاب النبوة وفرقت بين الحق والباطل⁽³⁾، ويرى شحرور أن آيات الرسالة التي تشرح الأحكام والأوامر والنواهي وتحتل الطاعة والمعصية، وبناءً على ذلك فإن آيات النبوة هي الآيات المتشابهات التي تخضع كلها لثبات النص وحركة المحتوى ويمكن إعادة قراءتها في ضوء تطور الأرضية المعرفية على مر العصور⁽⁴⁾.

ثالثاً: من حيث استعراض آراء العلماء:-

وقد استعرض شحرور آراء العلماء في تعريف المحكم والمتشابه واختلاف العلماء في نظرهم إلى تقسيم المحكم والمتشابه، وذكر أن التقسيم بين المحكم والمتشابه مشتملاً على تقسيم آيات الكتاب لذلك القسمين ورأى أن ذلك يخلق اشكالين في المنظومة التراثية تتمثل في تقبل العقل لهذا التقسيم أي إمكانية أن يكون التنزيل الحكيم كله محكماً من جهة ومحكماً ومتشابهاً من جهة أخرى ونقل عن الزمخشري قصة لجعل التنزيل كله محكماً كما رأى أن الإشكالية الثانية فظهر أن التقسيم بالاستناد إلى بداية سورة هود ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ ءَايَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾⁽⁵⁾ يقول السقار: في الآية نفسها من المقصود وبتساءل عن تفصيل الآية وإذا كانت كل نصوص التنزيل محكمة وعلاقة ذلك بالإحكام بالمنظومة التراثية⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 7.

(2) دليل القراءة المعاصرة، شحرور: 55.

(3) يُنظر: المصدر نفسه: 119.

(4) يُنظر: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم، شحرور: 37.

(5) سورة هود، الآية: 1.

(6) يُنظر: أم الكتاب وتفصيلها، شحرور: 65-66.

رابعاً: الذي يظهر للباحث أن فكر شحور للمحكم والمتشابه فيما يأتي:

- 1- أن المنهج التراثي في تفسير القرآن يفترق إلى المنهجية العلمية، خاصة في التعامل مع مفهوم المحكم والمتشابه ويعزو ذلك إلى الخلط بين هذه المفاهيم وتعدد التفسير التي تؤدي إلى اختلافات فكرية.
- 2- أن الآيات المحكمات تحتوي على أحكام ثابتة وملزمة، بينما الآيات المتشابهات تتعلق بالغيبيات والقضايا التي يمكن تأويلها بناءً على تطور المعرفة!.
- 3- كما يرى أن الاختلافات في تفسير المحكم والمتشابه ناتجة عن محاولة الأمة التفاعل مع نصوص القرآن في سياقاتها الزمنية والاجتماعية مما يعكس جهوداً لفهم النصوص بشكل معاصر وعلمي بعيداً عن النقد!

المطلب الثالث: منهج السقار في نقد بناء شحور لمصطلح المحكم والمتشابه.

عمل السقار على مجابهة آراء شحور في مسألة المحكم والمتشابه وسنبين رده بشكل موجز وذلك لاستقاضته ومن أجل تحقيق الفائدة .

غالباً ما نرى المؤلفين والباحثين يُعنون بسياق التعريف اللغوي، والاصطلاحي للمصطلح محل البحث عندهم، ثم بعد ذلك يتطلبون العلاقة النازمة لهما معاً، التي تجعل التعريفين متسقين في المعنى المراد.

أولاً: منهج تنفيذ المصطلحات:-

افتتح السقار بتعريف المحكم، وقبل الولوج في تداخلات التعريفات اللغوية والاصطلاحية، تبيّن وضوح الخطأ الهندسي في نبذ الهرم المقلوب، الذي شیده شحور من خلال فرزه آيات التشريع وجعلها تمثل الآيات المحكمات، وسمّاها الكتاب المحكم، وما تبقى من الآيات جعله موزعاً على الأقسام الأخرى (1).

ثانياً: منهج نقد الآراء المتناقضة:-

وإذا فرزت مجموعة الآيات المحكمات على حدة، فما تبقى من آيات الكتاب بعد ذلك هما كتابان أيضاً، وهما الكتاب المتشابه، وكتاب آخر لا محكم ولا متشابه . وهذا الكتاب الآخر يستنتج من قوله تعالى ﴿ وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهًا ﴾ (2)، حيث لم يُقَل، والآخر متشابهات، فهذا يعني أن الآيات غير المحكمات فيها متشابهات وفيها آيات من نوع ثالث لا محكم ولا متشابه، وقد أعطى لهذه الآيات مصطلحاً خاصاً بها في سورة يونس، وهو تفصيل الكتاب، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (3)، فهذه الآية تدلنا على وجود ثلاثة مواضع:

(1) قراءة معاصرة في تفكيك فكر محمد شحور، صهيب السقار، ج1، رواسخ الكويت، 2022 ط1: 231/1.

(2) سورة آل عمران، من الآية: 7.

(3) سورة يونس، الآية: 37.

(القرآن، الذي بين يديه، تفصيل الكتاب)، وقد أكد أن تفصيل الكتاب موحى أيضاً من الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (1).

فالكتاب المتشابه هو كل آيات الكتاب ما عدا آيات الأحكام الرسالة، وما عدا آيات تفصيل الكتاب، وهذا الكتاب المتشابه هو مجموعة الحقائق التي أعطاها الله إلى النبي ﷺ، والتي كانت في معظمها غيبات أي غائبة عن الوعي الإنساني عند نزول الكتاب والتي تشكل نبوة محمد ﷺ، والتي فرقت بين الحق والباطل، فإذا أخذنا الكتاب المتشابه أي آيات المصحف ما عدا الأحكام وتفصيل الكتاب نرى أنها تتألف من كتابين رئيسيين وردا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (2)، الكتاب الأول: سبعا من المثاني، والكتاب الثاني: القرآن العظيم، ومزية هذه الآيات أنها إخبارية ولا يوجد فيها أوامر ونواهي، ولكن كلها آيات خبرية وأنباء، فمثلاً بعد سرد جزء من قصة نوح في سورة هود قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (3) لاحظ قوله تعالى: أَنْبَاءٍ وقوله تعالى: الْغَيْبِ، ولاحظ حين سرد قصة آدم في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ (4) أَنَّمَا عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿(4)، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (5).

ثالثاً: منهج رد المصطلحات إلى أصولها:

لقد ترك شحور مراجع اللغة العربية، بما فيها كتاب مقاييس اللغة، المرجع اللغوي الأساس عنده، وراح يأخذ معنى التشابه من (الفلسفة المادية للوجود) فنجده يقول (بما أن نمط التفكير الإنساني لا يمكن أن يتم بدون لغة، فيجب أن يصاغ الكتاب بلغة إنسانية أولاً، وثانياً أن تكون هذه الصياغة لها طابع خاص وهو أنها تحتوي المطلق الإلهي في المحتوى والنسبية الإنسانية في فهم هذا المحتوى، وهذا ما يُعبر بإثبات الصيغة اللغوية، أي ثبات النص وحركة المحتوى في هذه الحالة يمكن أن نقول: إن هذا من الله سبحانه وتعالى، لأن الإنسان عاجز عن تحقيق هذه الشروط، ولقد أجرينا مسحاً شاملاً للكتاب الموحى فتبين أنه يحوي على الخاصية المذكورة أعلاه والتي لا يستطيع إنسان أن يقوم بها، ووجدت هذه الخاصية في الآيات المتشابهات) (6).

رابعاً: منهج نقد المصطلحات:

وبين السقار أن شحور ذكر الكتاب المحكم مصطلحاً ولم ينسبه لنفسه، بل نسبته لله تعالى ويرى أن الله

(1) سورة يونس، من الآية: 37.

(2) سورة الحجر، الآية: 87.

(3) سورة هود، الآية: 49.

(4) سورة ص، الآية: 67-68.

(5) سورة ص، الآية: 88.

(6) يُنظر: قراءة معاصرة في التنزيل الحكيم، محمد السعيد مشتهري: 13.

تعالى عَزَّهٗ بِمَجْمُوعَةِ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ وَأَنْ كِتَابَ اللَّهِ أَطْلُقَ عَلَيْهَا مُصْطَلَحَ (أَمِ الْكِتَابِ)⁽¹⁾، وَقَالَ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾⁽²⁾ وَأَنَّ الْآيَاتِ هِيَ آيَاتُ التَّشْرِيعِ⁽³⁾.

وَعَرَّضَ السَّقَارَ شَبْهَةً شَحْرُورَ، حَيْثُ قَالَ شَحْرُورُ (الْكِتَابَ الْمَحْكَمَ أَيْ مَجْمُوعَةَ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ، وَقَدْ أَعْطَاهَا تَعْرِيفًا خَاصًّا بِهَا هُوَ (أَمِ الْكِتَابِ)، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾⁽⁴⁾، وَبِمَا أَنَّ أَمِ الْكِتَابَ هُوَ (مُصْطَلَحُ)، فَقَدْ عُرِّفَ بِمَجْمُوعَةِ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ، حَيْثُ أَنَّ هَذَا الْمُصْطَلَحَ جَدِيدٌ عَلَى الْعَرَبِ، لِذَا فَقَدْ عَرَفَهُ لَهُمْ، وَلِمُصْطَلَحِ أَمِ الْكِتَابِ مَعْنَى وَاحِدٍ أَيْنَمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ، أَيْ لَا يُمْكِنُ يَكُونُ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ مَعْنَى حَقِيقِي وَآخَرُ مُجَازِي، بَلْ مَعْنَاهُ الْوَحِيدُ مَا عُرِّفَ بِهِ، وَهُوَ مَجْمُوعَةُ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ، وَالْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ هُنَّ مَجْمُوعَةُ الْأَحْكَامِ الَّتِي جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالَّتِي تَحْتَوِي عَلَى قَوَاعِدِ السُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ وَالْحَالِ وَالْحَرَامِ، أَيْ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْأَخْلَاقِ وَالَّتِي تُشَكِّلُ رِسَالَتَهُ⁽⁵⁾.

لِخُصِّ السَّقَارِ مَقَالَةً شَحْرُورَ فِي مُصْطَلَحِ (الْمَحْكَمِ) وَذَلِكَ فِي نِقَاطِ.

- أ- أَنَّ (الْكِتَابَ الْمَحْكَمَ) مُصْطَلَحٌ عُرِّفَ بِأَنَّهُ مَجْمُوعُ (الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ).
 - ب- أَنَّ اللَّهَ قَالَ عَنْ (الْكِتَابِ الْمَحْكَمِ): (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ).
 - ت- تَعْيِينُ (الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ) بِأَنَّهُنَّ مَجْمُوعَةُ الْأَحْكَامِ وَقَوَاعِدِ السُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ .
 - ث- أَنَّ مُصْطَلَحَ (أَمِ الْكِتَابِ) لَهُ مَعْنَى وَاحِدٍ أَيْنَمَا وَرَدَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى غَيْرِهِ.
 - ج- الْأَحْكَامُ الَّتِي بَنَاهَا مُحَمَّدٌ شَحْرُورَ عَلَى هَذَا النِّقَاسِ. أَنَّهَا خَضَعَتْ لِلتَّطَوُّرِ وَالتَّجَرُّعِ وَلِلنَّسْخِ، وَأُوحِيَتْ مِنَ اللَّهِ مُبَاشَرَةً، وَلَيْسَ لَهَا وَجُودٌ مُسَبِّقٌ قَبْلَ الْإِنْزَالِ وَالتَّنْزِيلِ وَلَا يَوْجَدُ فِيهَا (جَعْلٌ).
- وَقَالَ السَّقَارُ: بَعْدَ تَلْخِيصِ هَذِهِ النِّقَاطِ مِنْ مَقَالَتِهِ فِي الْمَحْكَمِ: (أَنَّ شَحْرُورَ لَمْ يُقَدِّمَ أَيْ دَلِيلَ يُثَبِّتُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الشَّبَهَاتِ)!⁽⁶⁾.

خَامِسًا: مِنْهَجُ نَقْدِ الْإِخْلَالِ بِالْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِوُجُودِ الْمُصْطَلَحِ.

سَنَقُومُ بِتَقْدِيمِ شَرْحٍ مُفَصَّلٍ لِمِنْهَجِ السَّقَارِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمِنْهَجِ عَدَمِ التَّسْلِيمِ بِوُجُودِ الْمُصْطَلَحِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- 1- أَمَّا مُصْطَلَحُ (الْكِتَابِ الْمَحْكَمِ) فَقَدْ خُلِّصَ السَّقَارُ أَنَّ الْمُصْطَلَحَ غَيْرَ مُوجُودٍ بِهَذَا الشَّكْلِ⁽⁷⁾.

(1) المصدر نفسه: 231.

(2) سورة الرعد، الآية: 39.

(3) قراءة معاصرة، السقار: 231/1.

(4) سورة آل عمران، من الآية: 7.

(5) الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الأهالي للتوزيع، سورية دمشق 2018م، ط5: 55/5.

(6) يُنْظَرُ: قِرَاءَةُ مُعَاَصِرَةٍ، السَّقَارُ: 233/1.

(7) المصدر نفسه: 233/1.

2- ومن بديهيات الاصطلاح أن صاحبها هو الذي يحدد كلمة يستخدمها للدلالة على ما يريد، وإذا كان اللفظ الدال على المراد مفرداً، كان اللفظ مفرداً، وإذا كانت الكلمة مكونة من مضاف ومضاف إليه، فيجب على مؤلف اللفظ أن يستخدم مقطعه المركب، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يُنسب إلى المتكلم لفظاً مركباً لم يركبه قائله، بل نحن من ركبناها، بأن أخذنا (المضاف إليه) من جملة في كلامه، ثم أخذنا المضاف إليه من جملة أخرى، وفي مثل هذه الحالة يكون صاحب اللفظة هو من أنشأها، وهو الذي استخدمها في هذا التكوين.

فالله سبحانه وتعالى لم يتكلم بها، ولن يستخدمها إطلاقاً فكيف يُنسب إليه وكيف ينسب إليه أنه عرّفها! (1).

3- هذا المصطلح بهذه الصيغة، قرّر السقار أن شحور صاغه من عند نفسه ويدّعي أن الله عرّف هذا المصطلح.

وإذا رجعنا إلى كلام الله فلن نجد أثراً لهذا المصطلح (الكتاب المحكم)!. نعم أنزل الله في كلامه آيات محكمات وآيات متشابهات، لكن المحكمات في هذا الاستخدام آيات وليست كتاباً، و(الكتاب) في هذا الاستعمال فهو يجمع بين المحكمات والمتشابهات.

4- أن شحور ليس لديه أي دليل يُثبت هذا المصطلح (الكتاب المحكم هو الآيات المحكمات)، ثم بنى على هذا التقرير كثير من أحكامه من غير أن يُحكّم الأساس الذي هو القاعدة العلمية لذلك البنيان! (2). وهذه الآية بين أيدينا وليس فيها كتاب اسمه الكتاب المحكم، بل الكتاب المذكور فيها هو الكتاب المعتاد المشتمل على الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، ولا يتحدث شحور عن هذا الكتاب، بل عن كتاب افتراضي يتكون من الآيات المحكمات وجدها، نعم ذكر الله الآيات المحكمات كأول نوع من الآيات في الكتاب ولكن الله لم يُسم هذه الآيات كتاباً ولكن هذا الكتاب الافتراضي لم يكن معروفاً والدليل الوحيد الذي يعتمد عليه شحور هو التعريف الذي طوّره وصنعه لنفسه ومفاده: الكتاب في اللغة العربية: مجموعة المواضيع، وهنا يبدو أن القراءة المعاصرة تتوقف عند هذا التعريف المُصطنع، وبدونه لا يمكن إثبات وجود هذه الأقسام الافتراضية من كلام الله، فإذا كان القسم الأول افتراضياً ومُصطنعاً، تكون الأقسام الأخرى مثله، وقد تعلمنا أن تحديد الآيات الأخرى يعتمد على فرز آيات القسم الأول (المحكمات) (3).

5- وشبه السقار مقالة شحور حيث زعم شحور وجود هذا المصطلح كالنظر في مقتول لم يُقتل (4).

6- بيّن السقار أن شحور خالف القواعد المسلّمة في الشريعة الإسلامية (في أن البيّنة على من ادعى).

(1) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 33/2 .

(2) المصدر نفسه: 233/1.

(3) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 35/2.

(4) يُنظر: المصدر نفسه: 33/1.

7- ذكر السقار أن شحور بعد كل هذا يريد من القارئ أن يُسلم لتلك الأحكام⁽¹⁾.

سادساً: منهج التسليم جدلاً بوجود المصطلح:

1- افترض السقار وجود المصطلح في كتاب الله (الكتاب المحكم) ولكنه يطلب ويستفهم! أين نجد أن معناه (الآيات المحكمات).

2- وأوضح السقار أن الله تعالى بيّن أن الآيات المُحكّمت هي النوع الأول من آيات القرآن قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ هُتْ أَمْ مُحْكَمَاتٌ لِكِتَابٍ﴾⁽²⁾، ولكن لم يبين سبحانه وتعالى أن هذه الآيات المحكمات هي شرح للكتاب المحكم!.

نقل السقار قول شحور بشأن الآية الأولى (هذه الآية هي الآية الرئيسة لتصنيف آيات الكتاب وبيان أنه ينقسم إلى آيات محكمات وآيات متشابهات، وهناك آيات أخر لا محكمات ولا متشابهات) وهي آيات التفصيل، وتشمل آيات تفصيل الكتاب وآيات تفصيل المحكم وآيات تفصيل المتشابهة⁽³⁾.

خُصّ السقار إلى أن هذه الآية الكريمة، لا يوجد في ظاهرها أي دلالة على تقسيم آيات القرآن إلى آيات تحتوي على معلومات كونية وآيات تحتوي على أحكام وتشريعات، نَعَمْ تتحدث الآية عن نوعين من الآيات، الآيات المحكمات والآيات المتشابهات لا ثالث لهما، ولا يوجد أي أثر لما رآه شحور واضحاً من اشتغالها على كُتب، غير أنها آيات محكمات وأخر متشابهات⁽⁴⁾، ويذكر شحور أن النبوة مجموعة معلومات أُوحيّت إلى الشيء وبها سمي شيئاً ولن يوجد أحداً سمي الشيء حسب ما خصصه شحور كما أن ليس في اللغة ما يدل أن المحكمات هي آيات الأحكام خاصة وأن المتشابهات هي الآيات الغيبية⁽⁵⁾، وبيّن السقار المعنى بأن الأحكام تقتضي سد منافذ الشبهة ويمنع الوهم والتشابه يقتضي أن يكون للآية أكثر من وجه يشبه وجهاً آخر⁽⁶⁾، وبيّن السقار تناقض شحور واستدلّاه بالآية على تفسير ونفي دلالتها على الشرح ولكن شحور غيّر قراءته في مواضع أخرى، فيصبح المعنى الفصل في الآيات معنى آخر ويعمل على قلب دلالاته وتغييره بانقلاب مراده فإذا كان مراده بالتفصيل بمكانها يطبق الآية على مراده وإذا احتاج إلى جعل التفصيل شرحاً وبياناً يرى أن مفهومه التوضيح والشرح⁽⁷⁾، ويرى السقار أن استعمال الحكم في القرآن لا يختص بالحكم الفقهي كما قال شحور⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: قراءة معاصرة في تفكيك فكر محمد شحور، صهيب السقار، 233/1.

(2) سورة آل عمران، من الآية: 7.

(3) أم الكتاب وتفصيلها، شحور: 138.

(4) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 41/2.

(5) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 43/1.

(6) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 47/1.

(7) يُنظر: المصدر نفسه: 67/1.

(8) يُنظر: المصدر نفسه: 69/1.

سابعاً: منهج انتقاد المجازفة وعدم إقامة الدليل على الدعوى:

في هذه الفقرة انتقد السقار مجازفة شحور في سبك التعريف وصياغة المصطلح وعدم إقامة الدليل على دعواه، كل الذي استدل به شحور هو ادعاء استقرار وفرز، فبعد أن ذكر السقار أن القراءة المعاصرة تقوم على التفريق بين الكتاب والقرآن فالآيات المحكمات وتفصيلها هي الكتاب المحكم وهي القرآن العظيم، وإذا كان القرآن هو الآيات المتشابهات فيلزم التحقق من تعريف التشابه في القراءة المعاصرة وقد فعل السقار هذا الأمر فبين الآيات المتشابهات في القراءة المعاصرة، وهي التي وردت آياتها.

ساق السقار تعريفين على المتشابهات لشحور وأشار إلى وجود تناقض في سياقهما لكنه أضرب عن منازعته في ذلك وأجله إلى ما بعد التفتيش عن المراد الأول وهو العلاقة بين تعريف شحور والأصل اللغوي لهذه المفردة فقال شحور: (الآيات المتشابهات القرآن الحديث): وهي مجموعة القوانين المخزنة في اللوح المحفوظ، (والإمام المبين): وهو القوانين العامة النازمة للوجود المتحركة فيه من بداية الخلق إلى نهاية الثواب والعقاب في الجنة والنار، واللوحة المحفوظ والقوانين الجزئية لتصرف ظواهر الطبيعة وأحداث الإنسان بعد وقوعها إمام مبین، والتشابه فيها حركة المحتوى مع ثبات النص، ويُفهم فهماً نسبياً حسب الأرضية المعرفية للعصر⁽¹⁾.

وعرفها في موضع آخر فقال: هي مجموعة الحقائق التي أعطاها الله إلى النبي ﷺ والتي كانت في معظمها غيبات، أي غائبة عن الوعي الإنساني عند نزول الوحي⁽²⁾ وكذلك بعد فحص مطابقة الأمثلة التي ساقها شحور لمحل الشاهد من كلامه⁽³⁾.

ويقق السقار مع ابن فارس بل ومع شحور أيضاً في أن التنزيل الحكيم قد سُمي، مجموعة الآيات التي تظهر للوهلة الأولى في مفهومها (الآيات المتشابهات)⁽⁴⁾ فمفهومها إشكالية أو غموض بهذا الاسم وهو الآيات المتشابهات، لكنه احتَرَزَ فقال: (وليس في هذه التسمية أدنى إشارة إلى اختصاصها بموضوع تشريعي أو غيبي أو غيره، فالأشكال والغموض يمكن أن يقع في أي آية مهما كان موضوعها)⁽⁵⁾، وأوضح السقار أنه ليس في هذه التسمية بـ (حركة المحتوى مع ثبات النص)⁽⁶⁾ وهذا مصطلح استحدثه شحور، وأقحمه في دلالة الآية المنسوبة للتنزيل الحكيم الموافق لأصل دلالة المفردة في اللغة، وتَعَجَّب السقار من صنيع شحور فقد جعل هذا المفهوم المستحدث هو عين التشابه⁽⁷⁾.

(1) الكتاب والقرآن، شحور: 240/5.

(2) أم الكتاب وتفصيلها: شحور: 58.

(3) ينظر: قراءة معاصرة، السقار: 235/1.

(4) أم الكتاب وتفصيلها، شحور: 118.

(5) يُنظر: قراءة معاصرة، السقار: 236/1.

(6) يُنظر: المصدر نفسه: 236/1.

(7) يُنظر: المصدر نفسه: 236.

وقد أظهر السقار منطلق الخلط عند شحور بين المصطلح القرآني ومصطلح القراءة المعاصرة، فاقتضى المقام أن يُفَصِّل السقار ويَحَقِّق تعريف التشابه وحقيقته في اللغة، واستعمال القرآن في نوعين اثنين، فتعريف ابن فارس هي النقطة نفسها التي بدأ منها شحور.

قال ابن فارس رحمه الله: (شَبَهَ) الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْناً وَوَصْفاً يُقَالُ شَبَهُ وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ. وَالشَّبَهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشَبِّهُ الذَّهَبَ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا اشْكَلَا (1).

وكذلك نقل السقار تعريف ابن فارس رحمه الله لمادة (الإشكال) حتى يتضح المعنى، (شَكِلَ) الشَّيْنُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَائِلَةُ. تَقُولُ: هَذَا شَكْلٌ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهُ هَذَا، وَهَذَا دَخَلَ فِي شَكْلِ هَذَا، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، فَيُقَالُ: شَكَلْتُ الدَّابَّةَ بِشَكَالِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ إِحْدَى قَوَائِمِهِ وَشَكْلِ لَهَا، وَكَذَلِكَ دَابَّةٌ بِهَا شَكَالٌ، إِذَا كَانَ إِحْدَى يَدَيْهِ وَإِحْدَى رِجْلَيْهِ مُحَجَّلًا. وَهُوَ ذَاكَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْبَيَاضَ أَخَذَ وَاحِدَةً وَشَكَلَهَا، وَمِنْ الْبَابِ: الشُّكْلَةُ وَهِيَ حُمْرَةٌ يُخَالِطُهَا بَيَاضٌ. وَعَيْنٌ شَكْلَاءُ، إِذَا كَانَ فِي بَيَاضِهَا حُمْرَةٌ يَسِيرَةٌ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَيُسَمَّى الدَّمُ أَشْكَلًا، لِلْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ الْمُخْتَلِطَيْنِ مِنْهُ، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي إِشْكَالِ هَذَا الْأَمْرِ، وَهُوَ التَّبَاسُ؛ لِأَنَّهَا حُمْرَةٌ لَا بَسَّهَا بَيَاضٌ (2).

وخلص السقار في هذين الأصلين إلى أنَّ التشابه يمكن أن يؤول إلى الالتباس وصعوبة التمييز بين المتشابهين، وتبين له أنَّ الإشكال بمعنى خفاء المعنى والمطلوب يرجع إلى ذات السبب وهو التشابه في الشكل (3)، ثم عرّف السقار مصطلح التشابه في علوم القرآن، وبين أن المفسرين فسروا (الآيات المتشابهات) بنفس المعنى اللغوي، ونقل قول الفخر الرازي رحمه الله قوله (وأما المتشابه فهو أن يكون أحد الشئيين مشابها للآخر بحيث يعجز الذهن عن التمييز، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ (4)، وقال في وصف ثمار الجنة ﴿وَأَتُوا بِهِءٌ مُتَشَبِهًا﴾ (5)، أي متفق المنظر مختلف الطعوم، وقال الله تعالى: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (6)، ومنه يقال: اشتبه عليّ الأمران إذا لم يُفرق بينهما ويُقال لأصحاب المخاريق: أصحاب الشبه، عن عامرٍ، قال: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ انْقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م: 243/3.

(2) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: 204/3-205.

(3) ينظر: قراءة معاصرة، السقار: 237.

(4) سورة البقرة، من الآية: 70.

(5) سورة البقرة، من الآية: 25.

(6) سورة البقرة، من الآية: 118.

لِدِينِهِ وَعَرَضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كِرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»⁽¹⁾، ثم لما كان من شأن المتشابهين عجز الإنسان عن التمييز بينهما سمي كل ما لا يهتدي الإنسان إليه بالمتشابه، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب⁽²⁾، وظَهَرَ للسقار انضباط التعريف عند أئمة التفسير على وفق اللسان العربي ووضوحه وصحة استناده إلى الدلالة اللغوية التي ذكرها أرباب اللغة⁽³⁾.

ثم عَرَضَ السقار للكلام في تعريف التشابه في القراءة المعاصرة، فذكر أن شحور رَغْمَ أنه نفل من تعريف ابن فارس اللغوي إلا أنه توصل إلى تعريف مغاير لما تشير إليه الدلالة اللغوية للكلمة في اللغة، فالتشابه في قراءة شحور هو (ثبات النص وحركة المحتوى)! ومعناه: أن القرآن جاء نصاً ثابتاً إلا أن إعجازه قابل للتأويل وتحرك المعنى وفق مفاهيم العصور المتلاحقة والأرضية المعرفية التي يتوصل إليها الناس بمعنى أن إعجاز القرآن يظهر أن نصه جاء قابلاً لتأويلات مختلفة تتطور مع تطور الإدراك الإنساني في مختلف العصور، وهدفهم أي القائلين بذلك أن يصلوا أن التشريعات في كتاب الله قابلة للتطور بالتأويلات الإنسانية، أي جعل المفاهيم العلمانية خاضعة للأوضاع البشرية المختلفة هي المرجع لكل تأويل جديد يُفهم النص بمقتضاه وهذا نفسٌ للدين من جنوره، فالزنى: في النص الشرعي يتأول بحسب التطور والإدراك فمثلاً العلاقات الرضائية بين الرجل والمرأة التي نهايتها الزنى على هذه القاعدة ليست بزنى⁽⁴⁾.

ثامناً: منهج التحقق من الدلالة (القسم النظري).

بسط السقار ما ذهب إليه شحور في أن التنزيل الحكيم هو مجموعة الآيات التي تَظْهَرُ واضحة إشكالية أو غموض في مفهومها (الآيات المتشابهات)، ومعنى هذا أن التشابه في استعمال القرآن يدل على نوع من الغموض والإشكال للناظر إليها للوهلة الأولى .

ونقد السقار هذا التوجيه حيث قال: بعد النظر والتدقيق في الآيات التي استدلت فيها شحور لم يتبين فيها أي غموض وإشكال يظهر للناظر إليها للوهلة الأولى.

تاسعاً: منهج مناقشة الأدلة (القسم التطبيقي). بدأ السقار بنقل استدلال شحور للأمثلة من نصوص

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: 20/1 - ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات: 3 / 1221 .

(2) مفاتيح الغيب التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: 3 - 1420 هـ: 138/7.

(3) ينظر: قراءة معاصرة، السقار: 238.

(4) نص أصول التحريف المعاصر، حيلة التلاعب بالمفردات اللغوية ومعانيها/ -@user- /https://youtube.com/

LxzTfY5Hbw11vJy4q?si=3vl4dx5xo

القرآن التي يستدل بها على الغموض والإشكال فيقول: لقد قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (1). وعرفنا الآن أن في الكون كله لا يمكن أن يوجد مظهر من مظاهر الحياة دون وجود الماء والرطوبة، وقال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَكٍّ يَسْبَحُونَ﴾ (2)، والفلك في اللسان العربي هو الاستدارة كقولنا (ثدي الفتاة فلكا استدارَ فَصَارَ كالفلكة) (3)، أي استدار فكل شيء في هذا الكون من أصغر الجزيئات إلى أكبرها يتحرك ضمن أفلاك، أي حركة غير مستقيمة منحنية، هذا ما عرفناه الآن ووصفه القرآن قبل أربعة عشر قرناً في عالم المعقولات، والآن أصبح في عالم المحسوسات والمعقولات معاً، ثم إنه قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (4)، وقال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِثُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (5)، لقد قال سبحانه منذ أربعة عشر قرناً وَوَضَعَ في عالم المعقولات أن هذا الكون قائم كله على الأزواج (قانون الزوجية) في كل شيء مطلقاً (6).

بعد عرض السقار للآيات التي استدلت بها شحور، عرض للكلام فقال: لا يوجد أي إشكال أو غموض يمنع من فهم تلك الآيات فهماً ظاهراً، نعم السابقون يتفاوتون في فهم دقائق معاني الآيات، لكن السابقون من العصور المتقدمة يفهمون النصوص ظاهراً، وشحور يثبت أن السابقين كانوا لا يلتبس الأمر عليهم في الآيات (المتشابهات)، فنسبياً هم أقدر من غيرهم في ذلك، فيقول: (تفهم فهماً نسبياً، لذا فإن حركة المحتوى فيه دائمة التبدل والتغيير، فالعلماء يستنبطون من القرآن نظريات علمية على مَرِّ الزمن، والصحابة رضي الله عنهم فهموه حسب إمكاناتهم العلمية، وبما أن معلومات الإنسان صاعدة إلى الأعلى بشكل دائم فإنه على مر السنين سترى الأجيال معلومات جديدة في القرآن لم تكن الأجيال السابقة تعرفها، وهكذا فحسب نمو المعرفة الإنسانية تتولد المعلومات الجديدة والنظريات الجديدة، والنص القرآني يستوعبها كلها (7).

وبعد هذا العرض ظهر للسقار أن السابقين كانوا لا يرون غموضاً أو إشكالاً في دلالة المتشابهات على ما فهموه من الآية فهماً يستوعب معانيها حسب ما وصلهم من العلم، ثم قرر السقار تقريراً نص فيه على أن التشابه في اللغة والقرآن لا علاقة له بالتشابه الذي استحدثته القراءة المعاصرة لشحور (8).

(1) سورة الأنبياء، الآية: 30.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 33.

(3) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق: (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): 701/2.

(4) سورة الذاريات، الآية: 49.

(5) سورة يس، الآية: 36.

(6) الكتاب والقرآن: 213.

(7) الكتاب والقرآن، شحور: 97.

(8) قراءة معاصرة، السقار: 240.

عاشراً: منهج موضع المشاحة والنزاع:

ذكر السقار أنه لا مشاحة في الاصطلاح كما هو مقرر عند أهل اللغة ومن حق شحور استعارة أي مفردة ليستدل بها على معنى جديد، لكن لا يمكن لهذا الاصطلاح، أن يرجع إلى مفردة من مفردات القرآن ليكون مفسراً لها.

وهذا ما قام به شحور، عندما وجه قوله تعالى: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِّهَاتٌ﴾⁽¹⁾، أي أنها آيات ثابتة النص متحركة المحتوى، وردّ السقار على شحور من خلال كلام شحور نفسه: حيث سمى التنزيل الحكيم: مجموعة الآيات التي تظهر للوهلة الأولى إشكالية أو غموض على أصح تعبير في مفهومها بالآيات المتشابهات وقرّر السقار قاعدة مهمة مفادها أن جميع ما يبنى على الاصطلاح المستحدث تتوقف شرعيته وصحته على شرعية هذا الاصطلاح وصحة نسبته⁽²⁾.

ويذكر السقار استدلاله على المحكمات والمتشابهات في سورة آل عمران فليس في ظاهرها ما يدل على انقسام آيات القرآن إلى آيات معلومات وآيات أحكام وتشريعات، فالآيات فيها محكمات ومتشابهات وليس فيها أمرين رأهما شحور بكل وضوح لاشتمالهما على تقسيم التنزيل إلى كتب فقد وضع شحور تعريفاً جعله كنزاً رأى من خلالها جملة من الكتب كما أن المعتبر في هذا التقسيم هو اختلاف مواضع الآيات ولا أثر يدل على اعتبار شيء من المواضيع في هذا التقسيم فعمل شحور على استتطاق الآية فوصف الآيات دليل على آيات الأحكام⁽³⁾.

حادي عشر: الذي يظهر للباحث أن منهج السقار في معرض نقده فكر شحور لمفهوم المحكم والمتشابه ما يأتي.

- 1- منهج تفنيد المصطلحات: تفنيد السقار المصطلحات المستخدمة و تغيير معناها وإضافة آرائه إليها.
- 2- منهج نقد الآراء المتناقضة: عمل السقار على بيان الآراء المتناقضة لدى شحور التي حاول تحريف تلك المصطلحات عن حقيقتها وإدخال ما ليس لها وتحميلها ما ليس فيها.
- 3- منهج رد المصطلحات إلى أصولها: بين السقار محاولات شحور ورد عليها وفندها وأرجع كل مصطلح لمعناه.
- 4- منهج نقد المصطلحات: التشكيك السقار يشكك في مصطلح الكتاب المحكم الذي طرحه شحور، مؤكداً أن هذا المصطلح ليس موجوداً في القرآن بهذه الصيغة يرى أن شحور اختلقه دون دليل من النصوص القرآنية، حيث أن الله لم يستخدم هذا المصطلح بل ذكر الآيات المحكمات والمتشابهات كأنواع من الآيات.

(1) آل عمران، الآية: 7.

(2) قراءة معاصرة، السقار: 240.

(3) المصدر نفسه: 41.

- 5- منهج نقد الإخلال بالقواعد الشرعية: كما أن السقار يقرر أن شحورر أخل بالقواعد الشرعية في إثبات دعاويه، حيث لم يُقدم البيّنة على ما ادعاه.
- 6- منهج وجود المصطلح جدلاً: يفترض السقار جدلاً وجود المصطلح، ولكنه يشكك في معناه الذي يربط شحورر فيه الكتاب المحكم بالآيات المحكمات فقط، وهو ما لا تدعمه الآيات القرآنية.
- 7- منهج الافتراضات: يوضح السقار أن القرآن يذكر الآيات المُحكّمت كنوع أول لكن لا يعني أنهن شرح للكتاب المحكم كما يفترض شحورر.
- 8- منهج نقد المجازفة: السقار ينتقد مجازفة شحورر في صياغة التعريفات دون أدلة ملموسة، كما يشير إلى تناقضات في تعريف الآيات المتشابهات، حيث أن شحورر يُقدم تعريفات غير دقيقة ومتضاربة.

الخاتمة :

- 1- يتبيّن من دراسة مشروع شحورر في تفسير القرآن الكريم أنه سعى إلى تقديم قراءة حديثة تتجاوز النمط التفسيري التراثي، متبنياً رؤية معاصرة تتفاعل مع التحولات الفكرية الحديثة، إلا أن هذا التفسير لم يخلُ من إشكالات تقضي مراجعة دقيقة ضمن السياق القرآني.
- 2- يظهر أن شحورر استند إلى تأويلات مغايرة للمألوف، متجاهلاً البناء السياقي والمنهجي للنصوص، وهو ما أضعف من ترابط تفسيراته، وفق ما سجّله السقار الذي عدّ أن هذا النهج يفتقر إلى السند العلمي والتناسق التفسيري.
- 3- يتسم خطاب شحورر بنقد لاذع للتراث وعلمائه، فقد اتبع منهجاً انتقائياً في قراءة النصوص، قائماً على اجتزائها وإعادة تركيبها، وهو ما وصفه السقار بأنه يقوض مصداقية الطرح التفسيري ويفتقد إلى التوازن المطلوب في التعامل مع التراث.
- 4- يتّضح من تحليل منهج شحورر أنه اعتمد على القرآن الكريم مصدراً وحيداً للتشريع متجاوزاً السنة النبوية الشريفة، وهو ما يُقربه من التيارات القرآنية التي تهمّش الحديث الشريف.
- 5- يتبنى شحورر مفهوم ثبات النص وحركة المحتوى كمنهج تأويلي، لكنه لم يقدم ما يعضد هذه المقولة من النصوص القرآنية ذاتها، ما يضعف من صلاحيتها كأداة تفسيرية.
- 6- صنّف شحورر الآيات وفق رغبات تفسيرية ذاتية، فجعل البيّنات محكمة والتفصيلات ظنية، من دون ضابط علمي يضبط هذا التصنيف، مما أدى إلى نتائج مضطربة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1- رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: 20/1 - ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات
- 2- أم الكتاب وتفصيلها: قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية، تهافت الفقهاء والمعصومين، محمد شحرور، دار الساقى
- 3- القاموس المحيط، محمد مرتضى الفيروزآبادي، دار العلم للجميع، بيروت.
- 4- قراءة معاصرة في تفكيك فكر محمد شحرور، صهيب السقار، ج1، رواسخ الكويت، 2022 ط1.
- 5- التنوير في علوم القرآن وأصول التفسير، عبد الله السيسى، دار اللؤلؤة، مصر، 2017م.
- 6- علوم القرآن ومناهج المفسرين، محمد قاسم الشوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014م.
- 7- دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم، محمد شحرور، دار الساقى 2016م دمشق.
- 8- الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الأهالي للتوزيع، سورية دمشق 2018م، ط5.
- 9- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- 10- مفاتيح الغيب التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: 3- 1420هـ.
- 11- نص أصول التحريف المعاصر، حيلة التلاعب بالمفردات اللغوية ومعانيها/ <https://youtube.com/@user-xoLxzTfY5Hbw11vJy4q?si=3vl4dx5>
- 12- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق: (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر).

References:

The Glorious Qur'an.

1. Sahih al-Bukhari, Book of Faith, Chapter on the Virtue of One Who Seeks Clarity in Religion: 1/20.
2. Umm al-Kitab wa Tafseeluha: A Contemporary Reading of Human Sovereignty, The Incoherence of Jurists and the Infallibles, Muhammad Shahrur, Dar al-Saqi.
3. Al-Qamus al-Muhit, Muhammad Murtada al-Fayruzabadi, Dar al-Ilm lil-Malain, Beirut.
4. A Contemporary Reading in Deconstructing the Thought of Muhammad Shahrur, Suhaib Al-Saqqar, Vol. 1, Rawasikh Kuwait, 1st ed., 2022.
5. Enlightenment in the Sciences of the Quran and the Fundamentals of Exegesis, Abdullah Al-Sisi, Dar al-Lulu'a, Egypt, 2017.

6. The Sciences of the Quran and the Methodologies of the Exegetes, Muhammad Qasim Al-Shawm, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2014.
7. Guide to the Contemporary Reading of the Wise Revelation, Muhammad Shahrur, Dar al-Saqi, Damascus, 2016.
8. The Book and the Quran, Muhammad Shahrur, Al-Ahali for Distribution, Damascus, Syria, 5th ed., 2018.
9. Maqayis al-Lugha (The Measures of Language), Ahmad ibn Faris ibn Zakariyya al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH / 1979 CE.
10. Mafatih al-Ghayb (The Great Exegesis), Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 3rd ed., 1420 AH.
11. Nass Usul al-Tahrif al-Mu'asir: The Trick of Manipulating Linguistic Terms and Their Meanings, <https://youtube.com/@user-xo5dx4vl3q?si=4vJy11Hbw5LxzTfY>
12. Al-Mu'jam al-Wasit, compiled by the Arabic Language Academy in Cairo, edited by Ibrahim Mustafa / Ahmad al-Zayat / Hamid Abd al-